الأمم المتحدة

A/73/785

الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

مذكرة من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - تضم هذه المذكرة طلبا يلتمس سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يقسم كاشتراكات مقررة على الدول يبلغ إجمالية ٩٠٠ ٩٢٠ ٢٦٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٩٦ ٢٦٢ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على النحو المبين في القسمين الثاني والثالث أدناه.

٢ - وأكد مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ من جديد استمرار دعمه لاعتماد العملية نهجا ذا شقين، وأحاط علما بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/530). وعرض التقرير الخاص نهجا شاملا للمنظومة فيما يخص دارفور، يشمل مفهوما جديدا للبعثة يتضمن أولويات معدلة للعملية المختلطة ومفهوما لفترة انتقال للانسحاب على مدى فترة سنتين، تتعاون البعثة خلالهما مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور، بهدف خروج العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتصفيتها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، شريطة عدم حدوث أي تغيير كبير في الوضع الأمني في دارفور والوفاء بالمؤشرات الرئيسية.

200319 140319 19-02964 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدما، بالتشاور مع العملية المختلطة، من خلال استعراض استراتيجي بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٩، تقييما لمختلف جوانب العملية، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ إعادة التشكيل، وإلى أي مدى زادت قدرة فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان إلى المستوى اللازم لاستيعاب المهام التي كانت تضطلع بها العملية المختلطة في السابق. وأعرب المجلس أيضا عن اعتزامه أن يستعرض بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ نطاق ووتيرة عمليات إعادة التشكيل والإغلاق اللاحق آخذا في الاعتبار النتائج التي يخلص إليها الاستعراض الاستراتيجي.

٤ - ويقترح الأمين العام ترتيبات تمويل العملية المختلطة لفترة الستة أشهر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، لتزويد العملية بالموارد الكافية لمواصلة الاضطلاع بولايتها. وستكون فترة الأشهر الستة فترة توطيد بينما ينتظر الأمين العام قرارات المجلس المتوقعة بعد الاستعراض بشأن نطاق ووتيرة عمليات إعادة التشكيل وطرائق الخفض التدريجي للعملية خلال الجزء الأخير من الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ثانيا - الولاية وافتراضات التخطيط

ألف - لمحة عامة

٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) الذي مدد فيه المجلس ولاية العملية إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٦ - والعملية المختلطة مكلفة بمساعدة المجلس في تحقيق هدف عام يتمثل في إيجاد حل سياسي دائم في دارفور وإحلال الأمن المستدام فيها.

٧ - ويتولى رئاسة العملية الممثل الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وللأمين العام للأمم المتحدة، برتبة وكيل أمين عام. وتساعد الممثل الخاص المشترك نائبة الممثل الخاص المشترك برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد القوة برتبة أمين عام مساعد، ونائب قائد القوة برتبة مد-٢، في حين يرأس شعبة الشرطة مفوّض شرطة برتبة مد-٢ أيضاً، يساعده نائب مفوض الشرطة برتبة مد-١.

باء - افتراضات التخطيط

٨ - تستند الموارد المقترحة لفترة الستة أشهر إلى الولاية الحالية للعملية المختلطة، التي تتضمن نهجا شاملا للمنظومة فيما يخص دارفور، يشمل مفهوما لفترة انتقال للانسحاب على مدى فترة سنتين، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ويهدف إلى خروج العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويركز مفهوم الانتقال الشامل للمنظومة على توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع، ضمن إطار زمني مدته سنتان، من خلال أربعة مجالات موضوعية حُددت باعتبارها بالغة الأهمية لمنع العودة إلى حالة النزاع وتمكين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة في المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية من التحضير للخروج المتوخى للعملية. وهذه المرحلة الانتقالية ستتيح للعملية المختلطة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة لأمم المتحدة فرصة لتحديد الأولويات المشتركة الرئيسية في تلك المجالات الأربعة، وللتعاون، من خلال التخطيط والتنفيذ بشكل مشترك، سعيا إلى تحقيقها. وسيستلزم ذلك التركيز على أنشطة انتقالية مشتركة محددة في المجالات التي يوجد فيها بالفعل تعاون بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، والتركيز على دعم فريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز أعماله في

مجال بناء السلام والتنمية في دارفور. وهذا يتماشى مع التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530)، الذي أحاط به علما المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

٩ - وخلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ستواصل العملية المختلطة، في إطار ولايتها وقدراتها المنتشرة، تركيز أنشطتها على تحقيق الأولويات الاستراتيجية المعاد تحديدها التالية، التي أقرها المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) وهي: (أ) حماية المدنيين، وعمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم؛ و (ب) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير المُوَقِعة بالاستناد إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ و (ج) دعم الوساطة في النزاعات القبلية أو غيرها من النزاعات المحلية التي يمكن أن تقوض الوضع الأمني، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني.

١٠ - وبناء على التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437)، وبتأييد أبداه المجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وكرر التأكيد عليه في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، ستواصل العملية المختلطة اتباع نهج ذي شقين في دارفور. وستواصل العملية المختلطة التركيز على أعمال الحماية العسكرية، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والإغاثة في حالات الطوارئ في منطقة جبل مرة الكبرى. وسيبدأ أيضا تنفيذ مفهوم الانتقال في منطقة جبل مرة الكبرى، على غرار الأنشطة في مناطق أخرى من دارفور، حيث ستواصل العملية التركيز على تحقيق استقرار الحالة من خلال دعم الأخذ بنهج شامل للمنظومة فيما يخص دارفور من خلال استخدام مفهوم الانتقال الذي يشمل نقل المهام المتصلة بالمجالات ذات الأولوية الأربعة التالية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وهي: سيادة القانون (الشرطة والعدالة والسجون)؛ والقدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للسكان النازحين في الداخل والمجتمعات المضيفة؛ وتقديم الخدمات العاجلة للنازحين؛ وحقوق الإنسان.

١١ - وسيظل تنفيذ ولاية العملية المختلطة خلال الفترة يسترشد بالنهج الشامل للمنظومة فيما يخص دارفور، وفقا لقرار المجلس ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وسيركز هذا النهج على حفظ السلام ويوفر حلولا مستدامة للعوامل المسببة للنزاع، تتسق مع نهج العملية الحالي ذي الشقين، بغية درء الانتكاس، وتمكين حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة من التحضير لخروج العملية المختلطة في نهاية المطاف. وفي إطار مفهوم حفظ السلام، ستركز العملية المختلطة على الوساطة في العملية السياسية، وعلى الصعيد المحلي على حماية المدنيين، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والإغاثة في حالات الطوارئ، بالتنسيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني. وستتركز جهود حفظ السلام في منطقة الاشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر فصيل عبد الواحد في جيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة الكبرى ومحيطها، التي ستشمل ١٢ موقعا للأفرقة، منها قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، ومقر العملية في زالنجي.

١٢ - وسيواصل مفهوم المرحلة الانتقالية التركيز على توفير حلول مستدامة للأسباب الحاسمة للنزاع من خلال المجالات الأربعة ذات الأولوية المذكورة أعلاه. وسيستمر تخطيط هذه المجالات وتنفيذها بشكل مشترك من خلال هيكل العملية لمهام الاتصال في الولايات وذلك في العواصم الأربع للولايات وهي الفاشر ونيالا والضعين والجنينة. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري تولي قيادة مهام الاتصال في

الولايات بدعم مقدم من العملية المختلطة خلال الفترة الانتقالية. وستهدف الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها إلى سرعة تحقيق النتائج وإحداث الأثر، الأمر الذي من شأنه أن يوفر منبرا لزيادة الموارد المستدامة المقدمة من الجهات المانحة في المستقبل، ويهدف إلى تحقيق تزامن بين أولويات العملية المختلطة وأولويات فريق الأمم المتحدة القطري. ومن المتوخى أن تتم الفترة الانتقالية على مرحلتين بحيث تغطي المرحلة الأولى الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، التي يتوقع أن ينشئ فيها فريق الأمم المتحدة القطري وجودا أقوى في ولايات شمال وغرب وجنوب وشرق دارفور. وخلال المرحلة الثانية، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، من المتوقع أن يزيد فريق الأمم المتحدة القطري من وجوده ويعبئ الموارد لتلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل لسكان دارفور. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تقوم المؤسسات الحكومية بتوسيع نطاق وجودها وتقديم الخدمات في دارفور، نظرا لأن حكومة السودان هي المسؤولة في نهاية المطاف عن الحوكمة ورفاه السكان.

١٣ - وأيد المجلس في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧) التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2017/437)، بتنفيذ نهج ذي شقين يركز على الحماية العسكرية، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والإغاثة في حالات الطوارئ في منطقة جبل مرة، وعلى استقرار الحالة في المناطق الأخرى من دارفور التي لم ينشب فيها قتال في الآونة الأخيرة. وخلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وعملا بالقرار، شهدت العملية المختلطة تحولا كبيرا، بما فيه انخفاض كبير في وجودها العسكري والشرطي. وخلال الفترة خُفض القوام المأذون به للعنصر العسكري في العملية المختلطة من ٨٤٥ ١٥ إلى ٧٣٥ ٨ فردا بينما خفض القوام المأذون به لعنصر الشرطة في العملية المختلطة من ٤٠٣ ٣ إلى ٥٠٠ ٢ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بإلغاء ٥٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة وأغلقت ١٢ موقعاً من مواقع الأفرقة/مراكز الخفارة المجتمعية. وعلاوة على ذلك، تخضع العملية حاليًا لمزيد من عمليات إعادة التشكيل في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تماشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2018/530)، الذي أحاط المجلس علما به في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ونتيجة لذلك، سيخفض قوام العنصر العسكري في العملية المختلطة من ٧٣٥ ٨ فردا عسكريا إلى قوام مأذون به عدده ٠٥٠ ٤ فردا عسكريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في حين سيبقى القوام المأذون به لعنصر الشرطة في العملية المختلطة عند مستوى ٥٠٠ ٢ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ سيتم إلغاء ١٨٣ ١ وظيفة ثابتة ومؤقتة من وظائف الأفراد المدنيين وسيتم إغلاق ١٣ موقعا من مواقع الأفرقة/مراكز الخفارة المجتمعية وثلاثة مقار قطاعية.

١٤ - وفي ضوء عمليات إعادة التشكيل الرئيسية المضطلع بها حتى الآن وعمليات إعادة التشكيل الأخرى المقررة للفترة المتبقية من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فسيكون النصف الأول من الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ فترة تثبيت وتوطيد حتى الانسحاب المتوقع النهائي للعملية خلال الجزء الأخير من الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، رهنا بقرارات المجلس.

١٥ - وخلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيعمل العنصر العسكري للعملية المختلطة بقوام مأذون به عدده ٠٥٠ ٤ فردا عسكريا منهم ٥٥ مراقبا عسكريا. وسيعمل العنصر العسكري من سبعة مواقع للأفرقة (زالنجي، ونيرتتي، وكاس، ومنواشي، وسورتوني، وكبكابية، وخور أبشي)، وقاعدة عمليات مؤقتة (في قولو) وقاعدة للوجستيات في الفاشر، ويتخذ من زالنجي مقرا له. ويتألف من أربع كتائب مشاة، ستخصص إحداها ككتيبة احتياطية للقوة تتمركز في زالنجي، وسريّة شرطة

عسكرية، وسريّة للمقر، ووحدة طائرات عمودية متوسطة الحجم في الفاشر، وسريّة هندسية متعددة الأدوار، ومرفق طبي من المستوى الثاني في كبكابية، شمال دارفور.

١٦ - وسيواصل العنصر العسكري بذل جهوده من أجل تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور وحماية المدنيين المعرضين للخطر، ومنع الهجمات المسلحة، ودعم تنفيذ اتفاقات السلام مع استخدام جميع القدرات والموارد المتاحة حسب الاقتضاء. وسينصب محور تركيز العمليات الأمنية على الإسهام في حماية المدنيين من العنف البدني، وتوفير الأمن للأمم المتحدة وما يرتبط بها من الأفراد والممتلكات، والتمكين من إيصال المساعدة الإنسانية.

١٧ - وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيعمل عنصر الشرطة بقوام مأذون به عدده ٥٠٠ ٢ فرد شرطة، يضم ٧٦٠ من فرادى أفراد الشرطة و ١١ من وحدات الشرطة المشكلة يصل قوامها إلى ٧٤٠ ١ فردا (٦ من وحدات الشرطة المشكلة تتألف كل واحدة منها من ١٤٠ فردا، ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة تتألف من ١٦٠ فردا، و ٣ من وحدات الشرطة المشكلة تتألف كل واحدة منها من ١٨٠ فردا، ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة تتألف من ٢٠٠ فرد). وسيواصل عنصر الشرطة دعم توفير الحماية المادية للمدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتسيير دوريات ذات وجود بارز في مخيمات النازحين داخليا، وفي المناطق المجاورة للمخيمات، ومناطق العودة، وكذلك طرق الهجرة، وخاصة تلك التي تسلكها النساء والأطفال. وسيواصل عنصر الشرطة أيضا توفير الحراسة المسلحة للموظفين من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني أثناء التقييمات الميدانية وبعثات الرصد، وتهيئة بيئة توفر الحماية من خلال تنسيق عملية تطوير وتدريب قوات الشرطة السودانية في دارفور، وتسيير دوريات مشتركة مع قوة الشرطة السودانية للتمكين من نقل المسؤوليات بطريقة سلسة مع التخفيض التدريجي لقوام البعثة اتجاها نحو خروجها، وتنفيذ مبادرات الخفارة المجتمعية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمواجهة العنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

١٨ - وستواصل العملية المختلطة الاضطلاع بأنشطة موضوعية حاسمة تمشيا مع ولايتها. وسيشمل ذلك تقديم الدعم لجهود الوساطة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ للتوسّط بين حكومة السودان والحركات غير الموقِّعة، بهدف تشجيع الأطراف على وقف الأعمال العدائية ومواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى إحلال سلام شامل. وستواصل العملية المختلطة أيضا دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتقديم الدعم التقني واللوجستي على السواء فيما يتعلق بإجراء حوار داخلي ومشاورات في دارفور لتعزيز الملكية المحلية لزمام عملية السلام. وستدعم العملية مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، في تنفيذ نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الحركات المسلحة الموقعة في دارفور، تمشيا مع الترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأي اتفاق لاحق تبرمه الأطراف في عملية السلام في دارفور. وستواصل العملية المختلطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لتدعيم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، فضلا عن تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية من أجل صون السلام والعمليات السياسية، امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستتعاون العملية أيضا مع السلطات الحكومية، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومفوضية أراضي دارفور، والإدارة الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، وآليات الوساطة المحلية، والشخصيات والجماعات ذات النفوذ، لدعم منع نشوب النزاعات القبلية والتخفيف من حدتها وتسويتها. وستتعاون أيضا مع فريق الأمم المتحدة

القطري من خلال مهام الاتصال في الولايات للاضطلاع بأنشطة برنامجية أخرى ذات أهمية حاسمة، تمشياً مع مفهوم الانتقال الشامل للمنظومة مع التركيز على توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع من خلال المجالات الأربعة ذات الأولوية التي تعتبر أساسية لمنع انتكاس الحالة. وستتعاون العملية أيضا تعاونا وثيقا مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة لضمان تقديم الدعم الإقليمي والدولي المنسق لعملية السلام والوساطة في دارفور.

١٩ - وبالإضافة إلى الأنشطة الفنية الآنفة الذكر التي ستضطلع بها العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ستضطلع العملية المختلطة أيضا بأنشطة تنفيذية بالغة الأهمية، منها أعمال التنظيف البيئي وأنشطة الإصلاح البيولوجي، بما يضمن التخلص الآمن من النفايات الصلبة من خلال موقع قلب النفايات في زمزم، وترشيد موجوداتها من المركبات، وإعادة أربع طائرات عمودية عسكرية متعددة الأغراض في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ثالثا - الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

٢٠ - تستند الاحتياجات التقديرية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى إذن صادر من المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، وتزود العملية بالموارد الكافية لكي تواصل الوفاء بولايتها.

٢١ - وسيتم إعداد اقتراح ميزانية تفصيلي للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ للنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وستمكّن الفترة الانتقالية العملية من وضع مشروع ميزانية شامل سيدمج تماما أي قرارات يتخذها المجلس، وسيغطي النطاق الكامل لعمليات العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ألف - الموارد البشرية

الموارد البشرية

	القوام المعتمد في	*النشر المقرر*[أ]					
	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩	*تموز/يوليه ٢٠١٩*	*آب/أغسطس ٢٠١٩*	*أيلول/سبتمبر ٢٠١٩*	*تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩*	*تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩*	*كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩*
المراقبون العسكريون	٣٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
الوحدات العسكرية	٤ ٠١٥	٣ ٩٩٥	٣ ٩٩٥	٣ ٩٩٥	٣ ٩٩٥	٣ ٩٩٥	٣ ٩٩٥
شرطة الأمم المتحدة	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠	٧٦٠
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠	١ ٧٤٠
الموظفون الدوليون	٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣١
الموظفون الوطنيون	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨
الوظائف المؤقتة	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
متطوعو الأمم المتحدة	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
المجموع	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**	**٨ ١٣٠**

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

٢٢ - وفقا لقرار المجلس ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، سيتم خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تخفيض قوام العنصر العسكري للعملية المختلطة إلى قوام مأذون به يبلغ ٠٥٠ ٤ فردا عسكريا (٣٥ مراقبا عسكريا و ٠١٥ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية) بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بينما سيضم قوام عنصر الشرطة المأذون به للعملية المختلطة ٥٠٠ ٢ فرد (٧٦٠ من فرادى ضباط الشرطة، و ٧٤٠ ١ من أفراد الشرطة المشكلة). وسيتم في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تعديل تكوين قوام العنصر العسكري البالغ ٠٥٠ ٤ فردا عسكريا الذي أذن به المجلس مراعاةً للاحتياجات التشغيلية. وسيزداد النشر المقرر للمراقبين العسكريين في ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ من ٣٥ إلى ٥٥، يقابله انخفاض في عدد أفراد الوحدات العسكرية من ٠١٥ ٤ إلى ٩٩٥ ٣.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إلغاء ١٨٣ ١ وظيفة ثابتة ومؤقتة من وظائف الموظفين المدنيين خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، منها ٧١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، بما يتناسب مع التخفيضات في الأفراد النظاميين والخفض التدريجي العام للعملية المختلطة. وسيسفر هذا عن قوام أقصى قدره ٥٨٠ ١ موظفا مدنيا (٥٣١ موظفا دوليا و ٨٧٨ موظفا وطنيا، و ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٩٧ وظيفة مؤقتة، و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات) بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢٤ - ووفقا للمبين في الجدول الزمني للنشر أعلاه، سيتم الإبقاء على مستويات الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، باستثناء التعديل في إطار العنصر العسكري. وسيكفل الحفاظ على مستويات الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ أن تتمكن العملية من الاضطلاع بولايتها الحالية على أكمل وجه، والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لخروجها المتوخى في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ولذلك، فإن مستويات الأفراد المستخدمة كأساس لاشتقاق تقديرات الموارد للفترة تتمثل في قوام أقصى قدره ٥٥ من المراقبين العسكريين و ٩٩٥ ٣ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٧٤٠ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٥٣١ من الموظفين الدوليين، و ٨٧٨ من الموظفين الوطنيين، و ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٩٧ من الموظفين المؤقتين، و ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢٥ - واستمدت تقديرات الموارد اللازمة لهذه الفترة بالاستناد إلى الاحتياجات الفعلية المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وتتضمن مخصصات لمختلف الأنشطة التي من المتوقع أن تنفذ خلال فترة الستة أشهر ومنها تناوب الأفراد النظاميين، واستخدام فرادى الخبراء الاستشاريين لتقديم دورات تدريبية على عمليات التقليص والتصفية، وأعمال التنظيف البيئي وأنشطة العلاج البيولوجي، وتجديد المركبات والمعدات الفائضة، واقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأساسية، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية.

باء – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*النفقات (٢٠١٧/٢٠١٨)*	*المخصصات (٢٠١٨/٢٠١٩)*	*تقديرات التكلفة (١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٥ ٢٨٠,٨	٢ ٧٣٩,٧	١ ١٠٢,١
الوحدات العسكرية	٣٧٢ ١٧٩,٢	٢٤٣ ١٣٤,٨	٧٠ ٠٤٥,٣
شرطة الأمم المتحدة	٥١ ٩٦٨,٩	٣٥ ٤٧٢,٧	١٦ ٦١٥,٣
وحدات الشرطة المشكلة	٥٧ ٤١٥,٩	٥٦ ٩١٥,٢	٢٧ ٦٥٨,٢
المجموع الفرعي	**٤٨٦ ٨٤٤,٨**	**٣٣٨ ٢٦٢,٤**	**١١٥ ٤٢٠,٩**
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٥١ ٧٧٦,٦	١٢٩ ٣٤٤,١	٤٩ ٩٥٢,٤
الموظفون الوطنيون	٨٢ ٥٩٧,٧	٦٣ ٣٨٨,٦	١٥ ٠٧٢,٣
متطوعو الأمم المتحدة	٥ ٢٧٨,٤	٥ ٢٧٣,٨	٢ ٠٧٠,٢
المساعدة المؤقتة العامة	٦ ٩٠٦,٠	٥ ٥٦٠,٩	٢ ٧٦١,٨
أفراد مقدمون من الحكومات	٣٥,١	٢٧٨,٧	١٥٠,٣
المجموع الفرعي	**٢٤٦ ٥٩٣,٧**	**٢٠٣ ٨٤٦,١**	**٧٠ ٠٠٧,٠**
التكاليف التشغيلية			
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	٣٩,٨	١٤,٠	٤٩,١
السفر في مهام رسمية	٣ ٠٨٦,٨	٢ ٥٢٨,٤	١ ٧٤٢,٣
المرافق والبنى التحتية	٥٧ ٦٢٣,٤[أ]	٤٣ ٤٥٤,٤	١٥ ٧٣٥,٠
النقل البري	٨ ٦٦٧,٩	٦ ٨٨٩,٤	٢ ٥٧٦,٠
العمليات الجوية	٦٢ ٧٨٧,٧	٥٦ ٨٣٠,٠	٢٥ ٤٨٧,٢
العمليات البحرية	٤٧١,٠	–	–
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٨ ٠٧٥,٩[ب]	١٧ ٨٨٢,٠	٧ ٧٦٨,٩
الشؤون الطبية	٧٤٥,٧	٨٥٧,٥	٤٤٧,٥
المعدات الخاصة	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢٣ ٣٢٧,٧[ج]	٤٤ ٩٥٨,٥	٣٠ ٦٨٧,٠
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–
المجموع الفرعي	**١٧٤ ٨٢٥,٩**	**١٧٣ ٤١٤,٢**	**٨٤ ٤٩٣,٠**
إجمالي الاحتياجات	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٧١٥ ٥٢٢,٧**	**٢٦٩ ٩٢٠,٩**
إيرادات متأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ٦٧٤,٠	١٩ ١٧٨,١	٦ ٩٢٤,٨

صافي الاحتياجات	**٨٨٣ ٥٩٠,٤**	**٦٩٦ ٣٤٤,٦**	**٢٦٢ ٩٩٦,١**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٧١٥ ٥٢٢,٧**	**٢٦٩ ٩٢٠,٩**

(أ) بلغت قيمة النفقات المبلغ عنها المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية ٩٠٠ ٣٦١ ٥٧ دولار. ويشمل هذا الرقم مبلغا قدره ٥٠٠ ٦٢١ دولار يشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

(ب) يمثل مجموع النفقات المبلغ عنها المتعلقة بالاتصالات (٧٠٠ ٣١١ ٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٧٦٤ ٨ دولار)، ويشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

(ج) بلغت النفقات المبلغ عنها المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٢٠٠ ٥٨٩ ٢٣ دولار. ولا يشمل هذا الرقم مبلغا قدره ٥٠٠ ٢٦١ دولار ويشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

جيم – تحليل الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	تقديرات التكاليف
المراقبون العسكريون	١ ١٠٢,١ دولار

٢٦ – تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ١٠٠ ١٠٢ ١ دولار للنشر الشهري لـ ٥٥ مراقبا عسكريا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لتمكين العملية من مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات لبدلات الإقامة المقررة للبعثة والتكاليف الأخرى ذات الصلة في مجال النشر الشهري المتوقع لـ ٥٥ مراقبا عسكريا، وكذلك مخصصات لتناوب نصف المراقبين العسكريين خلال فترة الستة أشهر.

٢٧ – وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور نسبته ١٥ في المائة ليأخذ في الاعتبار أنماط النشر الفعلي الحديثة والزيادة المتوقعة في القوام المقرر للمراقبين العسكريين في تموز/يوليه ٢٠١٩.

	تقديرات التكاليف
الوحدات العسكرية	٧٠ ٠٤٥,٣ دولار

٢٨ – تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣٠٠ ٠٤٥ ٧٠ دولار للنشر الشهري لـ ٩٩٥ ٣ من أفراد الوحدات العسكرية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وخلال الفترة، سيواصل العنصر العسكري بذل جهوده من أجل تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور، وحماية المدنيين المعرضين للخطر، ومنع الهجمات المسلحة، ودعم تنفيذ اتفاقات السلام باستخدام جميع القدرات والموارد المتاحة، مع مراعاة الخفض في مستويات القوات الوارد أعلاه. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات لتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، والمعدات المملوكة للوحدات والتكاليف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالنشر الشهري المتوقع لما عدده ٩٩٥ ٣ من أفراد الوحدات العسكرية، فضلا عن مخصصات لتناوب أربع وحدات عسكرية خلال شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتمشيا مع

قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١، أُدرجت تسوية بمبلغ ٢,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ للخصومات المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، مقابل تسديد تكاليف القوات.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور قدره ٢ في المائة يأخذ في الاعتبار أحدث أنماط النشر الفعلي.

	تقديرات التكاليف
شرطة الأمم المتحدة	١٦ ٦١٥,٣ دولار

٣٠ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣٠٠ ٦١٥ ١٦ دولار للنشر الشهري لـ ٧٦٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وخلال هذه الفترة، سيقوم أفراد الشرطة بدوريات أمنية لحماية النازحين وتنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء منطقة جبل مرة الكبرى. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات بدل الإقامة المقرر للبعثة، والتكاليف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالنشر الشهري المتوقع لـ ٧٦٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة فضلا عن مخصصات متعلقة بتناوب نصف أفراد شرطة الأمم المتحدة خلال فترة الستة أشهر.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور قدره ٢ في المائة يأخذ في الاعتبار أحدث أنماط النشر الفعلي.

	تقديرات التكاليف
وحدات الشرطة المشكلة	٢٧ ٦٥٨,٢ دولار

٣٢ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٦٥٨ ٢٧ دولار للنشر الشهري لـ ٧٤٠ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وخلال الفترة، سيقوم أفراد وحدات الشرطة المشكلة بتسيير دوريات أمنية لحماية النازحين، وتوفير الدعم الاحتياطي والحماية لأفراد شرطة الأمم المتحدة، وتوفير الأمن لمنشآت العملية المختلطة والحراسات المرافقة للمساعدة الإنسانية، وقدرات قوة الرد السريع في جميع أنحاء منطقة جبل مرة الكبرى. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات بشأن تسديد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات والتكاليف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالنشر الشهري المتوقع لـ ٧٤٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة فضلا عن مخصصات لتناوب وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة خلال شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١، أُدرجت أيضا تسوية بمبلغ ٠,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ للخصومات المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، مقابل تسديد تكاليف القوات.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور قدره ٢ في المائة يأخذ في الاعتبار أحدث أنماط النشر الفعلي لوحدات الشرطة المشكلة الإضافية والنشر المتوقع لها خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

	تقديرات التكاليف
الموظفون الدوليون	٤٩ ٩٥٢,٤ دولار

٣٤ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٤٩ ٩٥٢ ٤٠٠ دولار لمرتبات ما عدده ٥٣١ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين، والتكاليف الأخرى المتصلة بهم للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور نسبته ٨ في المائة، يأخذ في الحسبان أحدث أنماط النشر، والإلغاء المقرر للوظائف في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، والتناقص المتوقع للموظفين خلال فترة الستة أشهر في انتظار التقليص التدريجي لحجم وظائف الموظفين الدوليين.

	تقديرات التكاليف
الموظفون الوطنيون	١٥ ٠٧٢,٣ دولار

٣٥ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣٠٠ ٠٧٢ ١٥ دولار للمرتبات والتكاليف الأخرى المتصلة بما عدده ٨٧٨ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين، تتألف من ١٢٤ موظفا وطنيا فنيا و ٧٥٤ من وظائف الخدمات العامة الوطنية، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتعكس الاحتياجات تطبيق معدلي شغور بنسبة ٥ في المائة و ٧ في المائة في تكاليف الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، على التوالي، تأخذ في الحسبان أحدث أنماط النشر، والإلغاء المقرر للوظائف في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩ والتناقص المتوقع للموظفين خلال فترة الستة أشهر تحسبا لخفض عدد الموظفين الوطنيين تدريجيا.

	تقديرات التكاليف
متطوعو الأمم المتحدة	٢ ٠٧٠,٢

٣٦ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٠٧٠ ٢ دولار لتكاليف ٦٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وسيظل متطوعو الأمم المتحدة يشكلون جزءا لا يتجزأ من عنصر دعم العملية وسيشاركون في بعض المهام الأساسية المتصلة بالخفض التدريجي للعملية، منها الهندسة وإدارة الممتلكات والتخزين.

٣٧ - وتعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور نسبته ٢ في المائة، يأخذ في الحسبان أحدث أنماط النشر، والإلغاء المقرر للوظائف في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، والتناقص المتوقع للموظفين خلال فترة الستة أشهر تحسبا للتقليص التدريجي لحجم وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

	تقديرات التكاليف
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٧٦١,٨ دولار

٣٨ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٨٠٠ ٧٦١ ٢ دولار لتكاليف ٩٧ وظيفة من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تتألف من ١٦ وظيفة دولية، ووظيفة واحدة من وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين و ٨٠ وظيفة من وظائف الخدمات العامة الوطنية، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستستمر الـ ٩٧ وظيفة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في توفير المهام الحاسمة لإدارة المرافق، بما في ذلك ما يتعلق بالإغلاق المقرر لمباني العملية المختلطة. وتشمل الاحتياجات في إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضا مخصصات بمبلغ ٣٠٠ ٢٥٧ دولار لحصة العملية في تكاليف المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة الدعم المتعلقة بالتوسعة ٢ لنظام أوموجا وبمبادرات شاملة أخرى.

٣٩ - وتعكس الاحتياجات تطبيق معدلات شغور بنسبة ٨ في المائة و ٢ في المائة و ١٣ في المائة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية الدوليين، ولموظفي الفئة الفنية الوطنيين، والموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنيين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، على التوالي، وهي تأخذ في الاعتبار أحدث أنماط النشر، والنقص المتوقع للموظفين خلال فترة الستة أشهر تحسبا للتقليص التدريجي لحجم الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

	تقديرات التكاليف
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٥٠,٣ دولار

٤٠ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣٠٠ ١٥٠ دولار لتكاليف ٦ وظائف للأفراد المقدمين من الحكومات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور بنسبة ١ في المائة يأخذ في الاعتبار أحدث أنماط النشر الفعلي.

	تقديرات التكاليف
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	٤٩,١ دولار

٤١ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ١٠٠ ٤٩ دولار للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك مخصصات من أجل خبير استشاري فرد لتقديم دورات تدريبية بشأن عمليات تقليص الحجم والتصفية لموظفي إدارة الإمدادات في العملية.

	تقديرات التكاليف
السفر في مهام رسمية	١ ٧٤٢,٣ دولار

٤٢ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣٠٠ ٧٤٢ ١ دولار للسفر المتوقع أن يتم خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وسيمكِّن السفر المقرر العملية من الاضطلاع بالأنشطة المقررة لها وكذلك الأنشطة المتعلقة بالخفض التدريجي للعملية.

	تقديرات التكاليف
المرافق والبنى التحتية	٧٣٥,٠ ١٥ دولار

٤٣ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٠٠٠ ٧٣٥ ١٥ دولار لتكاليف المرافق والبنى التحتية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتتألف الاحتياجات في المقام الأول من مخصصات من أجل الوقود والزيوت ومواد التشحيم لتشغيل المولدات الكهربائية للعملية المختلطة. وتشمل أيضا مخصصات للأنشطة المتعلقة بالتنظيف البيئي والإصلاح البيولوجي لمواقع العملية المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يدرج سوى حد أدنى من المخصصات للمقتنيات، التي لا تشمل إلا المواد المستهلكة ومعدات السلامة والأمن الأساسية، نظرا لأن العملية المختلطة تعتزم استخدام مخزوناتها الموجودة إلى أقصى حد ممكن في ضوء انسحابها المقرر في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

	تقديرات التكاليف
النقل البري	٥٧٦,٠ ٢ دولار

٤٤ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٠٠٠ ٥٧٦ ٢ دولار لتكاليف النقل البري للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتتعلق الاحتياجات في المقام الأول بتشغيل وصيانة ١٧٥ ١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ٥٨٥ مركبة ركاب خفيفة، و ٢٧٩ مركبة للأغراض الخاصة، و ٨ سيارات إسعاف، و ١٥ مركبة مدرعة، و ٢٨٨ مركبة أخرى من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات متعلقة بالإصلاحات والصيانة وقطع الغيار ذات الصلة بالحاجة إلى تجديد الفائض من المركبات والمعدات قبل نقلها إلى بعثات أخرى، حسب الاقتضاء.

	تقديرات التكاليف
العمليات الجوية	٤٨٧,٢ ٢٥ دولار

٤٥ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٤٨٧ ٢٥ دولار لتغطية تكاليف العمليات الجوية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وستقوم العملية بصيانة وتشغيل ثلاث طائرات ثابتة الجناحين و ١٣ طائرة ذات أجنحة دوارة لمدة ستة أشهر لتوفير جميع الخدمات ذات الصلة بما في ذلك نقل الركاب، والبضائع، والدوريات، والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وخدمات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي. وتتوقع العملية إعادة أربع طائرات عمودية عسكرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

	تقديرات التكاليف
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧ ٧٦٨,٩ دولار

٤٦ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٩٠٠ ٧٦٨ ٧ دولار لتغطية تكاليف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتشمل الاحتياجات مخصصات من أجل الاتصالات التجارية، وصيانة وإصلاح معدات الاتصالات الموجودة، وقطع الغيار، والتكاليف المتعلقة بالبرامجيات، وخدمات الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات اللازمة لإبقاء العملية المختلطة قيد التشغيل خلال فترة الستة أشهر. ولا ترصد مخصصات لاقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلا للمعدات الأساسية لتأمين الشبكة. وبالنسبة للاحتياجات الأخرى، تعتزم العملية المختلطة الاستفادة من مخزوناتها الموجودة إلى أقصى حد ممكن في ضوء انسحابها المقرر في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

	تقديرات التكاليف
الشؤون الطبية	٤٤٧,٥ دولار

٤٧ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٥٠٠ ٤٤٧ دولار لتغطية الخدمات الطبية واللوازم الطبية النمطية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

	تقديرات التكاليف
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٠ ٦٨٧,٠ دولار

٤٨ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٠٠٠ ٦٨٧ ٣٠ دولار لتغطية اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات تخصص أساسا لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، وتكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة الأخرى، والخدمات التعاقدية الفردية، والأنشطة البرنامجية الأخرى.

٤٩ - ويُقترح لفترة الستة أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، مبلغ ٦٠٠ ٦٥٢ ١٩ دولار لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى، منه مبلغ ٤٠٠ ٢١١ ١٧ دولار لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من العملية المختلطة، من مواصلة الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية كجزء من مهام الاتصال في الولايات، وفقا لمفهوم فترة الانتقال الذي أيده المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وخلال فترة الستة أشهر، ستستمر الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها في إطار هيكل مهام الاتصال في الولايات في التركيز على المجالات التالية: سيادة القانون؛ والقدرة على الصمود وتوفير سبل العيش/الحلول الدائمة للسكان النازحين في الداخل والمجتمعات المضيفة؛ وتقديم الخدمات الفورية للنازحين؛ وحقوق الإنسان.

٥٠ - وبالإضافة إلى ما سبق، يُقترح مبلغ قدره ٢٠٠ ٤٤١ ٢ دولارا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى في منطقة جبل مرة الكبرى، بما في ذلك الأنشطة التي تعزز توطيد السلام الشامل، والإنعاش، واستقرار المجتمع وأمنه.

رابعا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

٥١ - فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٩٠٠ ٩٢٠ ٢٦٩ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقرّرة بمعدل شهري قدره ٨١٧ ٩٨٦ ٤٤ دولارا إذا قرّر مجلس الأمن أن تستمر ولاية العملية.

المرفق

وجود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في بداية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠

UNAMID PRESENCE AT THE START OF THE 2019/20 PERIOD